الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس الأنظمة السياسية مج 2

الإجابة عن السؤال الأول المتعلق بمعايير تمييز الأنظمة السياسية: 10نقاط

أولا/ من حيث مدى صلة الشعب بالسلطة : توجد ثلاثة أنظمة وهي الحكم الفردي مع شرح مفهوم الملكية المطلقة والحكم الديكتاتوري، حكم الأقلية به نوعان حكم البلوتوقراط وحكم الأرستوكرات، حكم الأغلبية وهو الحكم الديمقراطي،

ثانيا/من حيث معيار الخضوع للقانون: الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية،

ثالثا/ من حيث طريقة تولية رئيس الدولة: هناك حكم ملكي بالوراثة والتعيين، وهناك شكل الحكم جمهوري حيث ينتخب الرئيس،

رابعا/ من حيث معيار الفصل بين السلطات: هناك النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ، النظام المختلط، نظام حكومة الجمعية،

ملاحظة : الإجابة عن السؤال الأول تكون في شكل جدول بياني

الإجابة عن السؤال الثاني: 10نقاط المتعلق بأهمية مبدأ الفصل بين السلطات

تعريف المبدأ: الفصل بين السلطات هو مبدأ حكومي في الأنظمة الديمقراطية، وبحسبه يتم تقسيم صلاحيات النظام إلى سلطات منفصلة تفحص، توازن وتقيد بعضها البعض. وبحسب هذا المبدأ فإن سلطة الدولة تنقسم إلى فروع منفصلة: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية

وهو يقوم على مجموعة من الأسس في النظام الديمقراطي الحديث تتمثل فيما يلي:

- ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.
- تتمتع إلى كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي (الدستور.(
- تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخريات في عملها وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات.

- لا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكولة لها، بمعنى أن هناك ضمانا للحيلولة دون الاحتكار المطلق للسلطة في أي مجال من المجالات حتى لا يتم الاستبداد باستخدامها.
- لا بد من وجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاث، بحيث تمارس كل منها صلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى، ولضمان التزام كل سلطة بحدودها.
- إن الفصل المقصود بين السلطات هو الفصل المتوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، مع قيام قدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام.
- ويختلف مدى الفصل بين السلطات من نظام سياسي إلى آخر، فهو فصل مرن في الأنظمة البرلمانية وفصل شبه جامد في الأنظمة الرئاسية، وفصل أقرب إلى المرونة أو الجمود في الأنظمة المختلطة التي تأخذ من أسس النظام البرلماني و أسس النظام الرئاسي،

هذا وتكمن أهمية المبدأ فيما يلي:

- الحاجة إلى التنظيم
- منعا لطغيان سلطة على أخرى
- صيانة الحريات
- مراقبة السلطات لبعضها البعض
- التوازي بين السلطات
- يمنع الاستبداد
- التخصص الوظيفي
- يساهم في قيام الدولة القانونية
- تعزيز الديمقراطية
- سيادة القانون
- بناء نظام يمنح العدل والمساواة
- احترام القوانين وحسن تطبيق.